

صراع إرادات في سوريا يبدأ بالرهان على شرق الفرات

تجاهل الهاجس الكردي يعرض اتفاق المنطقة الآمنة للانتكاسة



اتفاق ملغم يهدد الوجود الكردي

ستبدأ في وقت قريب. ووفقا لشروط الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أنقرة وواشنطن، فإن السلطات ستستخدم مركز التنسيق الذي سيكون مقره في تركيا من أجل الإعداد لمنطقة آمنة في شمال سوريا.

والهدف من وراء هذه المنطقة هو إنشاء منطقة عازلة بين الحدود التركية والمناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية، وهي قوات مدعومة من واشنطن لكن أنقرة تصنفها على أنها منظمة إرهابية. يقول الممثل الفرنسي للشيطان في التفاصيل "كما حصل في الاتفاق حول منبج من قبل وما يمكن أن يحصل مع هذا الاتفاق في شرق الفرات. عمق المنطقة الآمنة يبرده الجانب التركي لمسافة عشرين ميلا بينما يطالب مجلس سوريا الديمقراطية بالاحتفاظ بخمسة كيلومترات، أما واشنطن فتحاول أن تكون الوسيط الذي يدور الزوايا ويمنع الصدام.

مصير مشابه لاتفاق منبج

إزاء ذلك، يبدو أن ثمة ارتباط بين سياق التصعيد الميداني الحاصل في إدلب، وسياق الاتفاق الأمريكي-التركي بشأن المنطقة الآمنة في شرقي الفرات. وفي موازاة الضغط الروسي لعدم تسهيل الاتفاق التركي-الأميركي تبرز أصوات من داخل المؤسسات الأميركية مثل الجنرال المتقاعد جوزيف فويتل، الرئيس السابق للقيادة المركزية الأميركية الذي حذر من أن منطقة آمنة سورية تسيطر عليها تركيا "ستخلق مشاكل أكثر لكل الأطراف هناك". وستكون لها نتائج عكسية، منها على الأرجح التسبب بنزوح 90 بالمائة من السكان الأكراد، ومفاقمة الوضع الإنساني الذي يشكل حاليا تحديا بالغا، وخلق بيئة للزيت من النزاعات. ولهذا إذا لم يتم أخذ الهاجس الكردي حول التمرد التركي إلى المناطق الأهملة في كوباني (راس العين) وغيرها بالاعتبار، سيتعرض الاتفاق لنكسات ويمكن أن يشبه اتفاق منبج الذي بقي حبرا على ورق.

وهناك تفسير للإصرار التركي على المنطقة الآمنة لأنها بمثابة المنفذ الإلزامي للحصول على منطقة النفوذ العتيدة. لكن في حال تعثر الاتفاق سيصطدم طموح أردوغان بعدم القدرة على تجاوز أي خط أحمر أميركي أو روسي، وإلا دون ذلك صراع عسكري مع الوجود الكردي في الخاصرة الرخوة لأنقرة في الشمال السوري، وصراع حول التركيبة الديموغرافية في الجوار التركي. وفي المحصلة يتوجب انتظار نتيجة اختبار قسوة مزمن حول الدور التركي في كل الإقليم.

تركيا، لتنسيق الإجراءات التركية-الأميركية في المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها شرقي الفرات. وقالت الوزارة، في بيان أنه "جرى توفير المعدات المتعلقة بالمهمات الحساسة الخاصة بالمركز". وأشارت إلى "استمرار العمل على تأسيس مركز العمليات المشتركة وتفعيله بأسرع وقت ممكن ودون أي تأخير". وكان وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، قد حذر بأنه إذا لم يحصل ذلك "ستكون لدى تركيا أنشطة وعمليات ستقوم بها بنفسها".

وفي نفس السياق، أعلن المتحدث باسم البنتاغون، الخميس، أن اتفاقا بين تركيا والولايات المتحدة لإقامة منطقة آمنة في شمال غرب سوريا سيتم تنفيذه بشكل تدريجي وعلى مراحل، مشيرا إلى أن بعض العمليات المتعلقة بالاتفاق

إذا كانت العمليات الأولى تهدف إلى احتواء ما اعتبرته أنقرة توسعا لوحدة حماية الشعب، خاصة على طول الحدود التركية. لكن الذي يبرز منذ فترة هو وجود رغبة تركية في التمركز داخل الأراضي السورية وإقامة نوع من الجدار الواقي أو تفصيل منطقة نفوذ خاصة. وبالرغم من المباحثات والأخبار المتناقضة عن مضمون اتفاق أميركي-تركي حول المنطقة الآمنة سرعان ما استنكرته دمشق، هناك سعي أميركي لاحتواء أنقرة كي لا تذهب بعيدا مع موسكو من خلال تفهم هواجسها الأمنية كمشرك أطلسي وكقوة إقليمية.

وفي القواعد أعلنت وزارة الدفاع التركية، الثلاثاء، أن العمل مستمر لتفعيل مركز العمليات المشتركة، المقرر إنشاؤه في ولاية شانلي أورفة جنوبي

سنوات ويعتبره المدخل لتحديد حصته من الكعكة السورية. وعلى جري عاداته في خطابه الحماسية والحربية، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 26 يوليو الماضي عن قراره القضاء على "التهديد الإرهابي شرق الفرات" حيث يسيطر حزب العمال الكردستاني منذ صيف عام 2015. وبالطبع تؤخذ تهديدات تركيا على حمل الجد منذ عمليتي "ربيع الفرات" و"غصن الزيتون" في صيف 2016 وشتاء 2018.

وإذا كان القتل ضد داعش مبررا للعملية الأولى فإن القاسم المشترك لكل العمليات هو القتال ضد الحركات المسلحة الكردية، وأهمها حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي المعروف غالبا باسم الجناح المسلح (وحدات حماية الشعب)،

توصلت الولايات المتحدة وتركيا إلى اتفاق بشأن إقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا وذلك بعد مباحثات شاقة بين الطرفين، غير أن خبراء يشككون في قدرة هذا الاتفاق على الصمود بسبب تهديده للوجود الكردي، حيث تسعى تركيا لإقامة المنطقة الآمنة بعمق 32 كيلو مترا من الحدود التركية باتجاه الأراضي السورية، وإحكام السيطرة عليها، وإخراج المقاتلين الأكراد منها، ويؤكد الخبراء أن مصير المنطقة مرتبط أساسا بمآلات الصراع التركي-الكردي، ومن غير المستبعد أن تتعرض لمصير مشابه لاتفاق منبج الذي ظل حبرا على ورق في حال عدم تفهم الهاجس الكردي حيال التمدد التركي واستيعابه.

هذا البلد الأساسي في العالم العربي و"قوة الوسط" في المشرق لجهة الموقع الجغرافي.

وتكتسي منطقة شرق الفرات أهمية استثنائية في الجغرافيا السورية إذ إنها تمثل جوهرة الاقتصاد لجهة ثروات الطاقة المخترنة في باطنها، كما أنها توجد على خط التماس والاشتباك بين الحزب الإمبراطوري التركي والمشروع القومي الكردي. وهذه المنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي، بعد استعادة بعضها من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، تضم نحو ثلث مساحة سوريا، وتحتوي على نحو 90 في المئة من الثروة النفطية بالإضافة إلى 45 في المئة من إنتاج الغاز في البلاد.

ويحدث صراع الإرادات حول شرق الفرات نظرا لمركزية هذه الناحية في تقرير مستقبل التركيبة السورية، إذ تعتبرها دمشق ومحورها حيوية لاستكمال بسط النظام لسيطرتها، بينما تتعامل واشنطن معها من زاوية منع إعادة ظهور داعش، أو كونها رافعة ممكنة للتأثير في مستقبل الوضع السوري برمته. لكن مما لا شك فيه أن مصير شرق الفرات في اللحظة الراهنة سيرتبط أكثر فاكتر بمآلات الصراع التركي-الكردي، المتصاعد منذ 2015.

وفي هذا الصيف سعى الرئيس رجب طيب أردوغان للدفع نحو تسجيل نقاط ضد الجانب الكردي في سوريا بالرغم من تداعيات سياساته على مصير إدلب وأهلها، ومن أزمة اللاجئين السوريين في تركيا المتفاقمة بعد انتخابات إسطنبول. واستند أردوغان إلى إتمامه صفقة صواريخ أس-400 مع روسيا وإلى تعاونه مع موسكو في مسار استئانة، كي يضغط على الجانب الأميركي ويحاول تحقيق تقدم في موضوع المنطقة الآمنة الذي يؤرقه منذ

د. خنار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز
الدولي للدراسات والبحوث في باريس

بينما تستمر المواجهات في شمال غرب سوريا ويجري تطبيق اتفاقيات "استئانة وسوتشي" بالنار لجهة الحسم العسكري في خان شيخون وريف إدلب الجنوبي، تتسارع المفاوضات والتريبات الأميركية-التركية حول إنشاء منطقة آمنة أو ممر آمن في شمال شرق سوريا وذلك بهدف تبيد مخاوف أنقرة من الشريط الحدودي الكردي وعدم المساس بالشريك الكردي للقوات الأميركية، والأهم فرملة واشنطن للقارب الروسي-التركي ورسم خطوط مناطق النفوذ في سوريا المبلقنة في إطار مخاض إعادة تركيب كل الإقليم المضطرب.

في حال تعثر اتفاق

المنطقة الآمنة سيصطدم
طموح أردوغان بعدم القدرة
على تجاوز أي خط أحمر
أميركي أو روسي

وكما في كل ملفات "الحروب السورية" هناك الكثير من الأرقام والمطبات على درب إقامة المنطقة الآمنة في شرق الفرات وكان ذلك موضع جدل ومباحثات منذ 2012.

أهمية استثنائية لشرق الفرات

لم تكن مهمة أنقرة بسيرة ليس فقط بسبب خياراتها وتوضيحها إزاء تطور الأحداث في سوريا، بل لصراع الإرادات الإقليمية والدولية حيال

اللاجئون السوريون عبء ثقيل تناور به دول الجوار اقتصاديا وسياسيا

إقامة قانونية، وفق منظمات إنسانية. قبل ذلك، أرغمت السلطات اللاجئين في بلدة عرسال (شرق) منذ مطلع يونيو على هدم أكثر من 3600 غرفة إسمنتية بنوها لتحل مكان الخيم، في الوقت ذاته، تلاحق وزارة العمل منذ أسابيع العمالة الأجنبية غير القانونية، في حملة تقول إن هدفها حماية اليد العاملة المحلية، لكن ناشطين يدرجونها في خانة الضغوط على السوريين لطردهم.

ويتزامن ذلك كله مع خطاب سياسي يحمل اللاجئين المسؤولية عن المشكلات الاقتصادية في لبنان.

ويقول ياسين "من السهل توجيه أصابع الاتهام إليهم واستخدامهم ككبش محرقة" إن في تازم الوضع الاقتصادي أو عند ارتفاع معدلات البطالة والتدهور البيئي وغيرها، "لكن هذه كلها مبالغات هائلة".

وأفادت دراسة نشرتها جامعة قادر هاس في إسطنبول الشهر الماضي أن نسبة الأتراك المستائين من وجود السوريين ارتفعت من 54.5 بالمائة إلى 67.7 بالمائة عام 2019.

ويرجح مراقبون أن تكون الإجراءات التركية مرتبطة بمساهمة وجود اللاجئين في خسارة حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في الانتخابات البلدية الأخيرة، ما جعله تحت ضغوط سياسية داخلية يسعى لتجاوزها.

وبعد وقت قصير من الانتخابات المحلية التركية التي تعرض فيها حزب العدالة والتنمية لواحدة من كبرى هزائمه منذ عقود، بدأت تقارير تتحدث عن مدهامات تستهدف منازل سورين واعمالهم واقتناص بعضهم في الشوارع إن لم يكن بحوزتهم بطاقات هوية والشهر الماضي، أبلغ اللاجئين السوريين في إسطنبول، وهي القلب الاقتصادي النابض لتركيا وفيها ما يقرب من 900 ألف سوري، بأن أمامهم حتى العشرين من أغسطس الجاري مغادرة المدينة ما لم يكونوا مسجلين بها.

أما في لبنان، ينظم الأمن العام رحلات عودة جماعية، يصفها بال"طوعية"، تمت بموجبها إعادة أكثر من 325 ألف لاجئ إلى سوريا، وفق بياناته. لكن منظمات إنسانية ترجح أن عدد العائدين أقل بكثير، وتحدث عن توثيق حالات ترحيل "قسرية"، الأمر الذي تنفيه السلطات بالمطلق.

وفي منطقة عكار شمالا، أقدم عناصر من الجيش قبل فترة على هدم جدران إسمنتية لأكثر من 350 خيمة خلال مدهامة جمعات عشوائية للاجئين، وأوقف عشرات الأشخاص لعدم حيازتهم أوراق

تحميل اللاجئين مسؤولية الجمود الاقتصادي وتراجع فرص العمل. ويقول مدير الأبحاث في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في بيروت ناصر ياسين المشرف على أبحاث تتعلق باللاجئين السوريين في المنطقة "في غياب حلول واضحة المعالم لعودة اللاجئين السوريين باعداد كبيرة إلى سوريا، تزداد الحملات ضدهم لخلق ضغوط عليهم أكثر وأكثر حتى يعودوا أدرأجهم".

ويرد هذه الحملات في جزء منها إلى أن "الأزمة طالت، إذ من على اللجوء السوري ثمانين سنوات (...) وباتت البلدان المجاورة لسوريا تعاني من إنهاك".

بيروت - قبل أكثر من أسبوعين، وصل نضال حسين إلى سوريا بعدما رحلته السلطات التركية بشكل مفاجئ إثر توقيفه، على غرار الكثير من اللاجئين السوريين الذين يتعرضون لضغوط متزايدة من دول الجوار المضيفة والراغبة في إعادتهم إلى بلدانهم.

في لبنان وتركيا والأردن، البلدان التي تستضيف 5.2 ملايين لاجئ سوري، تقارب السلطات ملف اللاجئين بوصفه "عبئا" مع إتمام النزاع السوري عامه الثامن، من دون أي بوادر لحل سياسي قريب.

يقول نضال (48 عاما) لوكالة فرانس برس بعد وصوله إلى شمال غرب سوريا "تركت زوجتي وثلاثة أولاد في إسطنبول". ونضال واحد من مئات اللاجئين الذين رحلتهم سلطات المدينة لعدم حيازتهم مستندات إقامة، إلا أنه سيحاول "بعد فترة الدخول مجددا إلى تركيا" غير أنه بمخاطر أمنية محتملة.

وتسببت الحرب السورية في تشريد ملايين السكان. وتستقبل تركيا العدد الأكبر منهم ويقدر بنحو 3.6 ملايين شخص. ويستضيف لبنان، وفق السلطات، 1.5 مليون سوري، بينما تفيد الأمم المتحدة بوجود نحو مليون مسجلين لديها.

وتقول السلطات الأردنية إن هناك نحو 1.3 مليون سوري على أراضيها، بينما تفيد سجلات الأمم المتحدة بوجود أكثر من 661 ألفا.

وفيما تحذر منظمات دولية وباحثون مواكبون الملف للجوء، من تداعيات التضييق على السوريين خصوصا في لبنان وتركيا، لا يشهد الأردن حملات منظمة، لكن الخطاب السياسي لا يختلف عما هو عليه في البلدين الآخرين لناحية حياة المهاجرين أكثر صعوبة".

67.7
بالمائة نسبة الأتراك المستائين
من وجود السوريين في بلدانهم
خلال العام الجاري

وقالت منظمات إن تركيا رحلت مئات اللاجئين السوريين مؤخرا في إطار حملة بدأتها ضد الهجرة غير الشرعية في إسطنبول. وتشهد بلدان أجنبية من حملة "كلنا لاجئون" في تركيا على أن "إرسال السوريين إلى بلد لا يزال في حالة حرب.. يضع هؤلاء أمام خطر مميت". وتقول إن "البيئة العدائية تجاه السوريين التي ساءت مؤخرا في ظل توافق الأحزاب السياسية والإعلام على أن السوريين هم أساس المشاكل" في البلاد، من شأنه أن "يفتح الطريق أمام إجراءات معدة لجعل حياة المهاجرين أكثر صعوبة".

